الزراعة تحدد احتياج الأسمدة للموسم القادم

قطنا: عقود مقايضة مع دولة صديقة لتأمين ٥٠ ألف طن سماد اليوريا

موافقات للقطاع الخاص لاستيراد الأسمدة مع ميزات تفضيلية

الوطن

ناقشت لجنة تحديد احتياج القطر من الأسمدة برئاسة وزير الزراعة محمد حسان قطنا الإجراءات الواجب اتخاذها لتأمين السماد للخطة الإنتاجية الزراعية للموسم القادم ٢٠٢٤ – ٢٠٢٥، ودور كل جهة في ذلك.

وأكد الوزير خلال الاجتماع الذي عقد أمس أن الحكومة بذلت جهوداً كبيرة لتأمين كامل احتياجات تنفيذ الخطة الزراعية في الموسم الحالي من خلال عقود المقايضة مع إحدى الدول الصديقة حيث تم تأمين ٥٠ ألف طن من سماد اليوريا بالمقايضة، إضافة إلى استجرار ٣٨٨٤٣ طناً من سماد اليوريا و٢٢٦٥ طن سماد فوسفاتي، و١٣٣٥٥ طن كالنترو من إنتاج معمل السماد بحمص، وكذلك منحت الموافقات اللازمة للقطاع الخاص لاستيراد الأسمدة مع إعطاء ميزات تفضيلية حيث بلغت الكميات المستوردة حتى الآن نحو ٧٠ ألف طن.

وأشار الوزير إلى أن بيع كامل احتياج الدفعة الأولى من الأسمدة الآزوتية لمحصول القمح بدأ في بداية كانون الأول من العام الماضي، وفي ٢٤ كانون الثاني من هذا العام تم فتح بيع الأسمدة الفوسفاتية لجميع النشاطات الزراعية، وفي بداية شهر شباط الماضي بدأ بيع الدفعة الثانية من الأسمدة الآزوتية لمحصول القمح وفق المعادلة السمادية الواردة في جدول الاحتياج الصادر عن المصرف الزراعي لكل المساحات المزروعة فعلاً، إضافة إلى كمية ١٠ بالمئة من كمية السماد المحددة، وكذلك البدء ببيع جزء من الاحتياج للمساحات المزروعة بالأشجار المثمرة «الحمضيات والزيتون والتفاح» ولمحصول البطاطا العروة الربيعية من الأسمدة الآزوتية، وبناء على الأرصدة المتبقية في المصارف الزراعية تم تمديد توزيع الأسمدة الآزوتية لمحصول القمح حتى نهاية شهر آذار والأشجار المثمرة والبطاطا حتى نهاية شهر نيسان.

وأوضح الوزير أن هذا الاجتماع يأتي ضمن سلسلة من الاجتماعات بين جميع الجهات المعنية لتأمين احتياجات تنفيذ الخطة الزراعية للموسم القادم من كل مستلزمات الإنتاج وخاصة الأسمدة سواء استيراداً بالمقايضة أو من إنتاج معمل الأسمدة بحمص ١٠٠ ألف طن لتكون جاهزة قبل البدء بتنفيذ الخطة، لضمان استقرار الفلاح والاستمرار بالإنتاج.

وأكد الوزير أنه وفقاً للأرصدة الموجودة في المصرف الزراعي من الأسمدة الآزوتية سيستمر التوزيع خلال الفترة القادمة لمحصول البطاطا للعروتين الخريفية والصيفية، والتبغ والقطن، إضافة لإمكانية التوسع لمحاصيل أخرى، لافتاً إلى أن الموعد المثالي لإضافة الأسمدة الآزوتية للأشجار المثمرة هو في شهر آذار، داعياً الفلاحين لاستلام مخصصاتهم قبل انتهاء موعد التسليم.

واستعرض مدير الأراضي والمياه الدكتور جلال غزالة الوضع السمادي وكميات الأسمدة المؤمنة والمبيعات والأرصدة.

من جهة أخرى ناقش وزير الزراعة خلال لقائه أمس عدداً من مصدري زيت الزيتون وأصحاب معامل الفلترة والتعبئة المشاكل والصعوبات التي تواجه هذا القطاع والحلول المقترحة.

وأشار الوزير إلى أهمية تنظيم العمل لتطوير زراعة الزيتون وفق برنامج دعم متكامل لهذه الشجرة وتحقيق الربط بين المعاصر والمعامل وبين الفلاحين والمعاصر، والتعاون لتأمين احتياجات هذا المحصول لكامل سلسلة الإنتاج من مستلزمات الإنتاج والخدمات الزراعية والإرشادية والإشراف الفني وصولاً للقطاف والتسويق للنهوض بواقع هذه الشجرة بما يحقق قيمة اقتصادية أكبر للفلاحين ويساهم في زيادة إنتاجيتها، وبالتالي تأمين طاقة تشغيلية أفضل للمعامل بهدف التصدير، مشيراً إلى أن قرار التصدير يكون بعد دراسة متكاملة لكميات الإنتاج واحتياجات السوق المحلية.

وتطرق الاجتماع إلى ضرورة حصر عمليات التصدير بالشركات المرخصة العاملة في هذا المجال وفق خطة واضحة وتوزيع الحصص التصديرية بين الشركات المصدرة حسب الكميات المحددة، وتشكيل لجنة تمثل مصنعي ومصدري زيت الزيتون لدى غرف الزراعة أو الصناعة لتمثيلهم لدى الجهات الحكومية، والتعاون بين الجهات كافة لمنع التهريب والحفاظ على المنتج المحلي وسمعته داخلياً وخارجياً.

حضر الاجتماع مدير الاقتصاد الزراعي أحمد دياب ومديرة مكتب الزيتون عبير جوهر.

> حصر عمليات التصدير بشركات مرخصة

السورية للتجارة تبيع يومياً بدمشق ٤ أطنان لحوم غنم و١ طن من العجل و٢ طن من الفروج

هزاع لـ«الوطن»: أسعار اللحوم في صالاتنا أقل من الأسواق بـ٢٥ بالمئة ومخزون كبير من المواد يتناسب مع حجم الطلب

جلنار العلي

أكد مدير مؤسسة السورية للتجارة زياد هزاع في تصريح لـ«الوطن» الإقبال الكبير للمواطنين على الشراء من الصالات في المحافظات، وخاصة أن المؤسسة طرحت سلالاً غذائية بأسعار مناسبة ومنافسة، إضافة إلى أنها اشترت كميات كبيرة من المواد التي تحتاجها الأسر في شهر رمضان وطرحتها في صالاتها لتكون المواد متوفرة بشكل كاف ومتناسب مع حجم الإقبال، لافتاً إلى أن المؤسسة تعتمد على آلية البيع من المنتج إلى المستهلك من دون المرور بحلقات الوساطة ومن دون تكاليف الكهرباء وغير ذلك.

وأكد هزاع وجود إقبال كبير على صالات بيع اللحوم الطازجة، معيداً ذلك إلى أن أسعار اللحوم في هذه الصالات أقل منها في الأسواق بنسبة ٢٠–٢٥ بالمئة، كما يوجد إقبال على شراء الفروج لأنها تباع بأسعار النشرة المحددة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وأشار مدير السورية للتجارة إلى وجود ١٠ صالات لبيع اللحوم المباشر في محافظة دمشق، و٣–٤ صالات في محافظات حمص وحماة وحلب واللاذقية، ناهيك عن وجود عدد كبير من الصالات تبيع اللحوم المجمدة، واصفاً الإقبال عليها بالجيد أيضاً.

وكشف هزاع أن مبيعات صالات محافظة دمشق من لحم الغنم تصل إلى ٤ أطنان يومياً، في حين تصل مبيعات لحم العجل إلى طن واحد، والدجاج إلى طنين يومياً.

وأشار هزاع إلى طرح فرع دمشق سلتين غذائيتين، إحداهما يبلغ سعرها ٤٠٠ ألف ليرة، وتحتوي على زيت وسمنة وسكر وزرّ ورب البندورة ومربى المشمش والفريز وسردين وحلاوة وطحينة وكتشب وشاي، في حين تحتوي السلة الثانية على شعيرية وشاي ومعكرونة ورب البندورة وفول ومربى المشمش والفريز وكتشب وبازلاء وملح، بتكلفة ١٣٥ ألف ليرة.

أما على مستوى محافظة اللاذقية، فأكد هزاع أن فرع المؤسسة طرح أيضاً سلتين الأولى بقيمة ١١٦ ألف ليرة، متضمنة علبة زيت وتمراً وسكراً ورزاً وعدساً مجروشاً وبرغلاً ومربى، بواقع كيلو غرام واحد لكل مادة مذكورة، إضافة إلى كيس ملح وظرف ماجي وظرفي فانيلا وبكين باودر، أما السلة الثانية فهي تتضمن إضافة إلى محتويات السلة الأولى علبة سمنة ومعكرونة وشعيرية وعلبة مرتديلا وعلبة حلاوة، بسعر ١٨٠ ألف ليرة.

كما طرح فرع حماة سلة غذائية واحدة خلال شهر رمضان بقيمة ١٢٦ ألف ليرة، تحتوي على ٢ كيلو برغل، وكيلو واحد أرز طويل، وكيلو فاصولياء بيضاء، ولتر زيت نباتي، وعبوة واحدة من مربى المشمش، وعبوة واحدة من رب البندورة، وكيلو تمر إيراني.

ومن جهة أخرى، تطرّق هزاع إلى أسواق الخير التي أقامتها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والتي تضم الكثير من الشركات والمنتجين المحليين لبيع المواد الغذائية واحتياجات شهر رمضان بسعر التكلفة، وذلك في محافظات دمشق وريفها، والحسكة ودير الزور وحماة، واللاذقية وحمص.

وحول واقع الأسواق خلال أول ثلاثة أيام من شهر رمضان، بيّن عضو جمعية حماية المستهلك في دمشق ماهر الأرعط في تصريح لـ«الوطن»، أن الإقبال على الشراء يعد دون الوسط مقارنة بالسنوات السابقة وذلك بسبب ضعف القوة الشرائية، لكن اتجه الكثير من المواطنين في المحافظات التي افتتحت أسواقاً ومهرجانات خلال شهر رمضان للشراء منها، للاستفادة من فارق الأسعار وإن كان بسيطاً.

وفي سياق متصل، أشار الأرعط إلى أن الأسواق شهدت انخفاضاً في أسعار السلع الغذائية في الأيام الأولى لشهر رمضان، نتيجة توفر العرض وقلة الطلب، ما دفع التجار لتخفيض أسعارهم بسبب عزوف نسبة كبيرة من المواطنين عن الشراء، لافتاً إلى أن هذا الانخفاض رافقه ارتفاع بأسعار الخضر نتيجة تكاليف النقل إلى الأسواق الفرعية والمحال الموجودة بالأحياء.

> الأرعط لـ«الوطن»: انخفاض بأسعار السلع الغذائية بسبب كثرة العرض

الحكومة توافق على استيراد البقوليات «حمص- عدس» لتعليبها وتصديرها

الوطن

وافق رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية بتأييد آلية العمل المقترحة بشأن قيام المعامل الصناعية باستيراد البقوليات (حمص، عدس، فول، فاصوليا، بازلاء) بقصد التصنيع والتعليب والتصدير على أن يتم تقدير هذه الكميات من مديرية الصناعة المختصة.

كما تمت الموافقة على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة عدداً من المقترحات لمعالجة الصعوبات التي تعترض عمل بعض المشاريع المشمّلة ببرنامج إحلال بدائل المستوردات والمقامة في المدن والمناطق الصناعية، وتكليف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التنسيق مع وزارتي الصناعة والإدارة المحلية والبيئة لمتابعة معالجة طلبات المستثمرين.

رفع الحدود المالية إلى ٥ ملايين ليرة للإجراءات داخل المشفى الخاص و١٠ ملايين في المشافي العسكرية

محمد لـ«الوطن»: زيادة الحدود المالية لبطاقة تأمين الموظفين لمواكبة الحاجة المرضية

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد لـ«الوطن» أنه تم بالتنسيق بين الهيئة والمؤسسة العامة السورية للتأمين زيادة الحدود المالية لبطاقة التأمين بما يتوافق مع نسبة زيادة الرواتب أو أكثر قليلاً لمواكبة الحاجة المرضية لحامل بطاقة التأمين بعد ارتفاع أسعار الخدمات الطبية سواء الأدوية أم التحاليل المخبرية أو العمليات الجراحية.

وأوضح محمد أنه تم رفع التغطيات بعد التعديلات للحد المالي (الرصيد) لـإجراءات داخل المشافي الخاصة (عمليات جراحية...) من /٣/ ملايين ليرة إلى /٥/ ملايين ليرة، وداخل المشافي العسكرية والعامة بحد مالي /١٠/ ملايين ليرة.

كما تمت زيادة البدائل الصناعية من /١,٥/ مليون ليرة إلى/٢,٥/ مليون ليرة في المشافي الخاصة، ومن /٢/ مليون ليرة إلى /٥/ ملايين ليرة في المشافي العسكرية والعامة.

وتم رفع الحد المالي (الرصيد) للإجراءات خارج المشفى (معاينات، مخابر، أدوية، مراكز أشعة) من /٥٠٠/ ألف ليرة إلى /٧٥٠/ ألف ليرة، ومن /٦٠٠/ ألف ليرة إلى /٩٠٠/ ألف ليرة لمن لديه دواء مزمن وبما ينعكس بنسبة الزيادة نفسها على الرواتب، علماً أن الزيادة المطبقة على التغطيات داخل المشفى تجاوزت الـ٥٠ بالمئة كما كان معمولاً به سابقاً.

وأضاف: لاستمرار حرص الهيئة على عدم سداد المؤمن عليهم حاملي بطاقة التأمين الصحي الإداري أي مبالغ خارج ما ينص عليه عقد التأمين، استمرت نسب التحمل كما هي من دون تعديل وفق التالي: ٢٥ بالمئة للإجراءات الخارجية (تحاليل، أشعة) ٣٠ بالمئة للوصفات الدوائية العادية و١٥ بالمئة للوصفة الدوائية المزمنة.

في حين أصبح مبلغ التحمل لمعاينة الطبيب فقط /١٠/ آلاف (يُسددها المريض)، ليُصبح إجمالي المبلغ الذي يتقاضاه الطبيب من التأمين مقارباً لمعاينة المرضى غير المؤمنين.

كما أكد محمد ضرورة وعي المواطنين بحقوقهم في بطاقة التأمين الصحي وعدم سداد أي مبالغ إضافية، وإلى آثار استخدام البطاقة من الغير أو في غير حاجة مرضية مثبتة ومغطاة عقدياً. لأن ذلك يؤدي إلى تعرضه لإجراءات تصل إلى وقف الخدمة عنه، عدا عن إضراره بالمشروع كاملاً. وزيادة الضغط على إمكانية استمرار الخدمة وتطويرها

ونوه مدير الهيئة بأهمية الاستفادة من مزايا انضمام المشافي العسكرية والحكومية إلى منظومة التأمين الصحي والتي يأتي على رأسها عدم وجود تحمل بالنسبة للإجراءات داخل وخارج المشفى ووجود إجراءات خارجية (معاينات، مخابر، أشعة) والميزة الطبية العالية لهذه المشافي، والاستفادة من حدود مالية عالية للبطاقة فيها والتي تصل إلى /١٠/ ملايين ليرة سورية.

زيادة استهلاك اللحوم في رمضان بنسبة ٤٠ بالمئة

رئيس جمعية اللحامين لـ«الوطن»: السبب الرئيس في رفع الأسعار هو تحضير المربين للتصدير الذي يبدأ مع نيسان

رامز محفوظ

شهدت أسعار اللحوم ارتفاعاً ملحوظاً في أول يوم شهر رمضان الكريم حيث سجل كيلو اللحم الغنم الهبرة ٢٥٠ ألف ليرة في الأسواق، ووصل إلى أسعار أعلى في المولات.

رئيس جمعية اللحامين محمد يحيى الخن أوضح أن أسعار اللحوم تختلف بين منطقة وأخرى إذ إن سعر كيلو اللحمة في الأحياء الراقية حصراً أعلى من سعره في الأحياء الشعبية، مبيناً أن أسعار اللحوم الحمراء ازدادت قياساً لشهر رمضان الماضي بنسبة تزيد على ١٥٠ بالمئة، إذ إن تسعيرة التموين كانت لكيلو اللحم نسبة الدهن فيه ٢٥ بالمئة ٧٠ ألف ليرة أما اليوم فأصبحت تسعيرة التموين للكيلو ١٨٠ ألف ليرة.

ونفى في تصريح لـ«الوطن» وجود ارتفاع أسعار مع بداية الشهر الكريم، وقال: قبل صدور النشرة التموينية الأخيرة بأيام قليلة كانت أسعار اللحوم مرتفعة ومن ثم عادت للانخفاض بعد صدور النشرة، فعلى سبيل المثال وصل سعر كيلو الخروف الحي لـ٨٥ ألف ليرة ومن ثم عاد للانخفاض وأصبح سعره ٧٨ ألف ليرة، موضحاً أن الانخفاض البسيط في الأسعار خلال الشهر الماضي سببه قلة الإقبال على شراء اللحوم.

وأوضح أن كيلو الخروف الحي يباع اليوم بسعر ٧٨ ألف ليرة والمذبوح ١٤٠ ألفاً كامل من الدهن والعضم واللية، وكيلو المذبوح نسبة الدهن فيه ٥٠ بالمئة يباع بسعر ١٥٠ ألف ليرة وإذا كانت نسبة الدهن ٢٥ بالمئة يباع الكيلو بسعر ٢٠٠ ألف ليرة.

وتوقع الخن أن يزداد الإقبال على شراء اللحوم الحمراء خلال الأيام العشرة الأولى من رمضان، مؤكداً في الوقت نفسه أن الأسعار حالياً ثابتة ولن يؤثر زيادة الإقبال على الأسعار، موضحاً أن زيادة الإقبال على المدى الطويل وليس خلال فترة وجيزة يمكن أن يؤثر في الأسعار ويؤدي إلى زيادتها.

وأكد رئيس الجمعية أن نسبة الذبح في المسالخ من الأغنام والماعز ازدادت خلال اليومين الماضيين بحدود ٤٠ بالمئة تحضيراً لشهر رمضان، إذ إن عدد الذبائح من الأغنام كان لغاية نهاية الأسبوع الماضي ٥٥٠ ذبيحة يومياً إضافة لـ٣٥ ذبيحة من الأبقار والعجل أما اليوم فأصبح عدد الذبائح من الأغنام ٨٣٦ ذبيحة و٤٥ ذبيحة من العجول والأبقار.

وأشار الخن إلى أن ذبح الماعز مسموح وليس ممنوعاً باعتباره مراقب صحياً وأن الممنوع فقط أن يباع في المحل نفسه الذي يباع فيه الخروف.

ورأى الخن أن السبب الرئيس والأهم الذي أدى إلى رفع سعر كيلو الخروف الحي هو السماح بالتصدير ونتيجة القرار أصبح المربي يحجم عن بيع الخراف كي يقوم بتربيته، مضيفاً: إن سعر كيلو الخروف الحي اليوم الذي يزن أكثر من ٥٠ كيلو ٧٨ ألف ليرة أما الذي يقل عن ٥٠ فإن سعر الكيلو منه يزيد على ١٠٠ ألف ليرة وسبب اختلاف السعر أن الخروف الذي يقل وزنه عن ٥٠ كيلو غير متوافر في السوق والمربي يقوم بتربيته وعدم عرضه للبيع من أجل تصديره.

واعتبر في الوقت نفسه أن قرار السماح بتصدير الأغنام يصدر بشكل دوري سنوياً اعتباراً من الأول من شهر نيسان على حين أنه يمنع من تاريخ ١١ تشرين الثاني ولغاية الأول من نيسان من كل عام والسبب يمنع التصدير لأن هذه الفترة تعتبر فترة تكاثر للأغنام.

وبالنسبة للتهريب أكد الخن أن ليس لديه أي معلومات عن واقع تهريب الأغنام لأن هذا الأمر ليس من صلب عمل جمعية اللحامين لذا لا يملك المعلومة الدقيقة عن واقع التهريب حالياً.